

العقوبة : تجب على الجاني الكفارة وعلى العاقلة (العشيرة) الديمة (التعويض) .

القضاء ووسائل الإثبات

القضاء : القضاء هم الحكم بين الناس بالحق

مشروعية القضاء :

ثبت مشروعية القضاء بالقرآن والسنّة النبوية والاجماع

١- القرآن : تناولت آيات كثيرة في القرآن الكريم القضاء واحكامه ومنها قوله تعالى (وَنَحْكُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)

٢- السنّة النبوية : باشر الرسول (ص) بنفسه القضاء وشجع أصحابه على القضاء وقال

[اذ اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فاختطاً فله اجر]

وقد اتبع الخلفاء وأئمة الفقه نهج الرسول الكريم (ص) في الاهتمام بالقضاء .

٣- الإجماع : اجمع فقهاء المسلمين في كل عصر على أن القضاء ضرورة من ضروريات تنظيم الحياة .

حكم القضاء و القضاء فرض كفاية على المجموع من افراد الامة فاذا قام به بعضهم سقط التكليف عن الكل .

اما بالنسبة لمن يتولى القضاء فله احكام ثلاثة :

١- حرام لمن لم تتوفر فيه اهلية القضاء وشروط مباشرته .

٢- جائز لمن تتوفر فيه الشروط والمؤهلات وفي منطقته يوجد آخرون تتوفر فيهم اهلية مباشرة القضاء .

٣- فرض عين على من لا يوجد غيره من يكون أهلا للقضاء

اختلف فيها الفقهاء ، ونختصرها في ثلاثة هي :-

١- الكمال

٢- العدالة

٣- أهلية الاجتهاد

ويرى أبو حنيفة ان اهلية الاجتهاد ليست شرطاً بل يكفي ان يقضي بعلم غيره بالرجوع إلى اقوال الفقهاء . في حين يقول المالكية والشافعية والحنابلة بهذا الشرط قياساً على المفتى لأن المفتى لا يجوز أن يكون عاصياً مقلداً فكذلك القاضي يجب أن لا يكون كذلك من باب أولى لأن قراره افتاء والزام بخلاف الافتاء فلا الزام فيه.

آداب القضاء : لخص الفقهاء من خلال رسالة الفاروق (رضي الله عنه) إلى أبي موسى الأشعري آداب وواجبات القاضي هي :-

١- ان يكون فاهماً للخصومة المعروضة عليه فيتابع اقوال الخصم ويستمع اليهم ليصل إلى الحق والصواب

٢- أن يكون مرتاح البال والنفس لا قلق ولا ضجر حتى لا يشغل عن متابعة احداث القضية وسماع حجج المتخاصمين

٣- ان لا يكون غضباناً.

٤- أن يسوى بين الخصميين في الجلوس والقيام دون تمييز .

٥- أن يسوى بينهما في المعاملة والشدة واللين .

٦- ان لا يسمع من احدهما ما يسره إليه دون علم الآخر .

٧- أن لا يقبل الهدايا لأنها رشوة .

٨- أن لا يلقي الشهادة ولا يلقن الخصميين .

٩- التأكد من عدالة الشهود ..

١٠- أن يتخذ كاتباً لتسجيل الدعاوى والبيانات والاقرارات.

١١- ان يجلس معه جماعة من أهل الفقه يشاروهم ويستعين برأيهم فيما يجهله من الأحكام .

١٢- ان يكون له ترجمان لجواز أن يحضر مجلس القضاء من لا يعرف القاضي لغته من المدعى والمدعى عليه والشهود س / ما هي شروط القضاء؟ وما هي حكمة؟ ماذا تستخرج من رسالة الخليفة عمر (رضي الله عنه) إلى أبي موسى الأشعري ؟

وسائل الإثبات : يتميز الفقه الإسلامي بدقة تقسيم الحقوق التي يطالب بها أمم القضاء إلى (حقوق الله المحسنة) و(حقوق الفرد) وقسم كل منها إلى أنواع من حيث الأهمية والخطورة فهناك حق يثبت بدليل من وسائل الإثبات ولا يثبت بدليل آخر منه وهناك دليل يصلح لإثبات حق ولا يصلح لحق آخر.

الحقوق : قال فقهاء المسلمين : الحقوق باعتبار ما يقبل فيها من الشهود قسمان حق الله (الحق العام) وحق الأدمي (الحق الخاص).

١- حقوق الله : ثلاثة أنواع

- أ- حق لا يقبل فيه أقل من اربعة رجال وهو جريمة الزنا ما لم تثبت باقرار الجاني .
- ب- حق يثبت بргلين وهو ما سوى جريمة الزنا من الجرائم .
- ت - حق يثبت بشاهد واحد وهو دلال شهر رمضان.

٢- حقوق الآدميين : ثلاثة

- أ- حق لا يقبل الا شاهدان ذكران وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً كطلاق ونكاح وقتل عمد وحدود (عدا جريمة الزنا).

- ب- حق يثبت بشهادة رجلين او رجل وإمرأتين وشاهد واحد ويمين وهو ما كان القصد منه المال فقط دون غيره .
- ت- حق يثبت بشهادة النساء دون الرجال كالولادة والحيض والبكارة والعيوب النسائية التناسلية .

أدلة الإثبات :

أولا / الشهادة : لغة : قول صادر عن علم حاصل من المشاهدة (المعاينة).

شرعاً : اخبار يفترض فيه الصدق لاثبات حق في مجلس القاضي .

حجية الشهادة : الشهادة حجة شرعية ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع.

١- القرآن الكريم : قال تعالى (واصهروا ذوي عدل منكم)

٢- السنة النبوية الشريفة : قال النبي (ص) [ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ هو الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها].

٣- الإجماع : أجمع فقهاء المسلمين على ان الشهادة حجة ملزمة للقاضي اذا توفرت منها. شروط الصحة.

حكم الشهادة : هي واجبة على الشاهد إذا طلب منه أداؤها لقوله تعالى (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه)

شروط الشهادة : اختلف الفقهاء في تحديد الشروط الواجب توافرها في الشاهد واهماها :

١- ان يكون بالغاً عاقلاً.

٢- أن يكون عادلاً (غير فاسق) .

٣- ان يكون عالماً بالمشهود به وقت الاداء .

نصاب الشهادة : يختلف نصاب الشهادة باختلاف الحق المدعى به كما يلى :-

١- (٤) في جريمة الزنا قال تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم).

٢- شاهدان في جرائم الحدود - عدا الزنا - وجرائم القصاص وفي القضايا الأخرى غير المالية كالزواج والطلاق.

٣- رجل وامرأتان في المعاملات المالية والقتل الموجب للدية .

٤- شاهد ويمين في القضايا المالية والحكم ينبع بالشاهد وحده واليمين تقوية وتوكيد

٥- رجل واحد في المعاملات المالية اذا عرف القاضي صدقه (وامرأة واحدة في القضائية النسائية)
حكم الشهادة على الشهادة : تجوز الشهادة على الشهادة اذا توفرت الشروط التالية :-

١- بقاء أهلية الشاهد الأصلي الى لحظة انتهاء شهادة الشاهد الفرعى

٢- ان تتعدى شهادة الإصل امام القاضي لمرض او غيب او كبر

٣- عدم انكار الاصل تحويل الشهادة للشاهد الفرعى.

٤- توفر شروط الشهادة في الشاهد الفرعى كالاصل .

ثانياً / الاقرار: هو اعتراف المدعى عليه بكل او بعض المدعى به أمام القضاء و هو حجة ملزمة بالقرآن والسنة
والاجماع.

١- القرآن : قال تعالى (فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربها ولا يبخس منه شيئا) .

٢- السنة النبوية : قضى الرسول (ص) بعقوبة جريمة الزنا وتنفيذها بناءً على اقرار الجاني اربع مرات أمامه كما في قضية (ماعز)

٣- الاجماع : اجمع فقهاء المسلمين على ان المرء ماخوذ باقراره اذا توفرت شروطه .

شروط الاقرار:

يشترط لعمل القاضي بالأقرار توفر الشروط التالية .

١- أن يكون المقر بالغا عاقلا .

٢- ان يكون الإقرار خالياً من كل عيب من عيوب الارادة كالاكراه والسكر

٣- ان يكون أمام القضاء .

ثالثاً/ القرينة: حجية القرينة وردت في القرآن الكريم و عمل بها الخلفاء الراشدون: وائمة الفقه.

رابعاً / الخبرة : الخبر هو من له الدرية الخاصة في مجال من المجالات . وقال فقهاء المسلمين : للقاضي الاستعانة بالخبراء للاستهادء بارائهم والحكم في ضوء ذلك والدليل على حجية الخبرة :

أ- القرآن : في قوله تعالى (فاسألو أهل الذكر ان كنتم ي تعلمون) .

ب- السنة النبوية : قول الرسول (ص) لاحد اصحابه سأله عن اللقطة [اعرف عفاصها وركاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإنما فشانك بها) .

خامساً / الكتابة : والدليل على حجية الكتابة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تداینتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل) .

سادساً / اليمين : الدليل على حجيته قول الرسول (ص) [البينة على من ادعى واليمين على من انكر والقاضي يعمل بيمين المدعى عليه وهذا اليمين هو بمثابة شاهدين .

سابعاً / علم القاضي : ليس للقاضي أن يحكم بناء على علمه فقط بالقضية المعروضة أمامه لأن الرسول(ص) قال (إنما أنا بشر وأنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون الحن بحجه من البعض فاقضي له على نحو ما أسمع عنه) .